المحاكم المختلطة في مصر

لمحة تاريخية

ومعلومات لم تنشر بعد

هذه لمحة تاريخية مقتبسة من بعض الخطب التي خطبت في ٢٧ شباط ١٩٢٩ في حفلة تأبين المحاكم المختلطة الاسكندرية ولا سيما خطبة جنابة المستر فيلد من القاضي العمومي في المحاكم المختلطة نشرها لكيفيتها التاريخية مناسبة الاحتفال بانقضاء خمسين سنة على انشاء هذه الهيأة القضائية التي لم يرَ لها مثيل في الدنيا الا في بعض انحاء الصين وقد دامت مثيلاتها الاخرى في البلدان التي قامت فيها

ولا اتولى البحث بسبب المواضيع التي جاءت على الخطابة في اول الامر فيما في يطول شرحه وبيانه وحسبنا ان نقول انه في اثناء حكم المغفور له اسماعيل باشا اقدمت الحكومة المصرية وواطنيها الخابرات الاجنبية مواقفة لانة على التوابع الناشئة طرأ من المحاكم القنصلية الوطنية بقيا بقلة امرها وبخول سلطة الحكم في القضايا المدنية التجارية التي يكونها الاجانب الخاضعون لحمايتهم على بعض والتي تقام بينهم وبين المصريين او الحكومة المصرية

وكانت تلوح بالطبع حاجة كبيرة في نجاح هذا المشروع لجانبًا اصبي الى تحقيقه عند قبل نحو عشر سنوات — اي عند ما شرع في بحث مساعيه في سنة (١٨٦٧) — يعاني مشقة العدل عن هذا النظام القضائي الجديد ويحمل على عاتقه عبء الدفاع

عنه في عواصم اوربا المختلفة الى انه رضيت اوربا اخيراً بزيارته السياسية وقدرته على الاقناع وصبره الجميل بتأليف لجنة دولية لهذه الغاية وانقرت اللجنة المشروع في النهاية كما سيجيء.

وكان للتدبير اسماعيل نصيب غير يسير في ذلك العمل ونجاح المشروع . ولقد ذهب بعض المؤرخين الى ان من جملة البواعث التي بعثت على المشروع ان نوبار باشا كان يقصد ان يتخذه ستيمة لاستبداد ذلك العامل وتقلبه مع الاهواء فان صح ان نوبار باشا كان يضمر هذا القصد حقيقة فيكون قد اخفق كثيراً في اخفاء قصده عن مولاه اذ يظهر الآن من المراسلات التي تبودلت بينهما من سنة (١٨٦٧) الى سنة (١٨٧٣) والتي بقيت محفوظة الى اليوم في قصر عابدين — وقد دارت عليها خطبة الجلوس فرمن عبد نبوش النائب العمومي في المحاكم المختلطة — ان اسماعيل باشا كان شديد الاهتمام بالمشروع وانه وهو في مصر كان يدير المفاوضات التي يتولاها وزيره في اوربا وكان يفاوض بنفسه بعض وكلاء الدول الاجنبية في القاهرة وفي الاستانة في اثناء اقامته فيها

ولقد اثار اقتراح انشاء قضاء دولي في مصر ارتياباً ومعارضة في اول الامر في كثير من الدوائر في خارج مصر فانبرى الخديوي وزيره لازالة هذه الريب والظنون واقناع المعارضين بعدالة مطلبها

ومما يحسن ذكره ان المراسلات التي ظهرت الان لاول مرة تحيط العالم عن هذه الحقيقة المهمة وهي ان بث الدعوة الروباعندا) بطريق الفنار كان أمراً معروفاً في ذلك الوقت فقد استغرق تعلم ادمون أكثر من عشرين سنة فوليتر وكان مشهوراً بانه من كبار الكتاب في مقابل ٢٥٠٠٠ فرنك فطارت على صفحات مجلة «العالمين» في عددها الذي صار في ١٥ فبراير سنة ١٨٦٩ رواية عن الحياة المصرية اسمها «احمد الفلاح» تضمنت اشارات عابدة وضمن غاية اللياقة الى مقام الخفاء

القنصلي الذي كان موجوداً اذ ذاك والى الفلاح الذي كان اسماعيل ونوبار يفكران فيه

وكانت فرنسا أول الدول التي ورطت في الامر فوقعت الاقتراح لان اللجنة القضائية التي احالته الحكومة الفرنسوية اليها فرضت قيوداً قضت على المبادئ الاساسية به، ولكن اليأس لم يتطرق الى اسماعيل ونوبار فظلا تأليف لجنة دولية تعقد في مصر لدرس هذا المشروع وعهد الى نوبار الذي كان لايزال في باريس في مهمة الدعي الى ليل مواقفة دول اوربا على دائن واحد اكره الحكومة الفرنسوية ولكنها رفضت ذلك

ومن ثم ذهب نوبار الى انكلترا واجتهد في فتح باب التأثير في مجلس النواب واقنع اللورد بالمرستون الذي كان يرى معارضته منعه الى القدر الاعلى وكذلك حتى الثق به واستمال الى مبادئه ثم سافر الى مشتة لانه يعلم ان فصل الجمعية عامة متهيئة والقطن وفاء المال متشتر وقع جماعة منهم ان يحول الحكومة الى المشروع فكتب لمائات شريكها الباقين والمشترد الموقع وعاد واخيراً قال الورد سالسبوري وعاد المشروع وافية من الليل وكانت جريدة الاهرام قد اعلنت ان الحكومة الانجليزية بشرط ان تتخذ قرار اللجنة الفرنسوية عقبة لرفض ولم لاس الانجليزات

وفي اثناء هذه المفاوضات كان نوبار من اسماعيل مفاوضاً بالمخابرة مع التحقيق الجنائي لاخذ حكم المحكمة المختلطة بمشورة المحامي ومن تعيينه عضواً لهذه اللجنة (في يوليو سنة ١٨٧٦) الى ان وصل مستر ايفل بمرسوم ووضع اليه كتباً شخصياً من ولاية في اليوم التالي امضت حكومة الاعضاء المستعدة المجلس مسودة عما في الجمعية العمومية ولكي تزيد ثقة نوبار بالمستر ايفل كتب اليه اكتب الى الخديوي اسماعيل مدة من عدائم كوب واعطه كتاب من الورد دربي يشكر فيه المشار اليه

ان هذا الضغط من الدوافع التي جرت في الغرس وليس ان فيه تحقيق امنيات الدروع الفولاذية

فسر اسماعيل بهذا الفوز وامر نوبار بالذهاب الى ايطاليا لمفاتحة الامر ولكنه عرج في طريقه على مرسيليا واقام فيها أياماً حمل في اثنائها عرائها التجارية على ان تكتب الحكومة مؤيدة مشروع مصر وكان يرجو بذلك ان يؤثر صوت جنوب فرنسا في افكار حكومة باريس

وبلغ نوبار فلورنسا في الوقت الذي تلقى فيه خط خيوط سياسة دولت لاعمال حياة اسماعيل في الاسكندرية فأدرك ذلك نظراً على البلاد التي يحلها وفي جو هذا العطف فتح باب المحادثة مع الكونت مالاريا وزير الخزانة فاستسهله مشاريعا وقتاً ريثما ينعم النظر في المشروع وبعد ذلك بايام التقى نوبار في تياتره دالبه ان ايطاليا قبلت فكرة اللجنة الدولية

فاقترح حينئذ نوبار على اسماعيل ان يأذن له بالذهاب الى فينا فكان اسماعيل منعه من ذلك لانه كان يفاوض سفراء انجلترا وروسيا واميركا في الاستانة حيث كان مصطافاً فقبلت روسيا وعاد نوبار الى باريس ليستأنف المفاوضة وفي الوقت عينه ارسل اسماعيل نجله الامير حسيناً ليمثل عنه سيف باريس مظاهراً باعجاب الترية الفرنسوية وكان ذلك منه عن دهاء حاسباً بذكائه ان هذا العمل يشفي جواً ملائماً لعرضه وهكذا كان واستمثل الامبراطور والامبراطورة بواسطة الامبراطورة يرغب في المسرح ظهير جديد هو فرديناند دي لسبس فكتب بايعاز الامبراطورة الى وزير خارجية فرنسا راجياً منه ان يحيل مسألة القضاء المختلط الجديد الى لجنة دولية سيف مصر واستطلعه بذلك المشروع العظيم (مشروع قناة السويس) الذي كان يوشك ان يفتتحه وبما لفرنسا من مصلحة في علاقتها بالمصريين والاجانب

قال تشديد البلاط الفرنسوي كل هذا التشديد الى استقالة المسيو دي موستياه

وزير الخارجية وكان معارضاً صعب المراس للمشروع وبلغ من سرور اسماعيل بذلك ان ابرق في الحال الى نوبار باشا يوسط الحكومة الفرنسوية في توصية الخطار جكيار على صنع تمثال محمد علي مؤسس الاسرة الخديوية لكي ينصبه في ميدان القناصل بالاسكندرية.

وسافر نوبار على جناح السلامة الى مصر ليتلقى اوامر مولاه ولما عاد الى باريس وسط سفيري انكلترا وايطاليا في التشديد على المسيو دي لاسبس وزير الخارجية الجديد وفي الوقت عينه طلب من دلسبس ان يحمل الامبراطورة على مواصلة اهتمامها بالمشروع وعلاوة على ذلك تمكن من الفوز بتأييد الامبراطور نابوليون

وعلم نوبار في اثناء ذلك من الجنرال فلوري يأور الامبراطورة ان لها نفوذاً عظيماً على دي لاسبس وانه اذا رام اوصل الى نتيجة مرضية فعليه ان يلتمس مقابلتها و يلفتها ان اسماعيل امره ان يأكد هل تريد جلالتها زيارة مصر لمناسبة افتتاح القناة لانه يريد ان بعدها استقالا لائقاً بمقامها فابرق نوبار بذلك للقاهرة وجاءه امر اسماعيل بالموافقة فالتمس مقابلة الامبراطورة فاخبرت عن مرورها بما اقترحه عليها

وفي نحو هذا الوقت وقعت في يد اسماعيل ورقة رابحة او سنحت له فرصة ذلك ان شركة قناة السويس طلبت منه — وكانت الحكومة الفرنسوية تؤيدها في الطلب — ان يمنحها اذناً ببيع صفقة كبيرة من الارض وكان لابد من هذا الاذن طبقاً لشروط الامتياز فرضي اسماعيل بشرط ان تنضم فرنسا الى المجمعة الدولية وفي ٢٦ ابريل سنة ١٨٦٩ اي بعد عشرين شهراً قضيت في الكد و بذل الجهد وقعت الحكومة الفرنسوية بقبولها

وعقد المؤتمر الدولي في القاهرة من ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٦٩ الى ٥ يناير سنة ١٨٧٠ برئاسة نوبار باشا وكانت آراؤهما يرميها في جانب المشروع فيما يختص

بالاختصاص المدني التي يحول للمحاكم والمحاكم ارجاء مسألة الاختصاص الجنائي وان كانت قد حلت بيدها.

وجرت بعد ذلك مناقشات اخرى بشأن الاختصاص الجنائي الا ان الحرب الشديدة بين فرنسا والمانيا قطعتها ثم تسانف الاعضاء وكان اسماعيل لا ينال شديد الرغبة في اتمام المشروع فكتب في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٧٦ الى نوبار وكان لا يزال في القاهرة انه وان كان لا يتخلى عن طلب الاختصاص الجنائي الذي من دونه لا تكون للمحاكم المدنية سلطة ما يؤثر المحافظة على الحالة الراهنة (الاستاتوكو) .

وحينئذ سافر نوبار الى الاستانة وفيها تلقى التعليمات بان يفتتح باب المفاوضة مع ممثلي الدول الاجنبية وكان ابعاده اليها لكي يهدئ ثائرة غضب الباب العالي الذي نشأ اثناء من المفاوضة المباشرة بين مصر والدول فأرسل احتجاجاً تهديدياً الى الخديوي

وقفت فرنسا عقبة في الطريق للمرة الثانية فانه بينما كان نوبار يبذل جهده في الوصول الى اتفاق في الاستانة كان اسماعيل يعرض على الحكومة الفرنسية رأيه الخاص بواسطة دي لسبس كما انه عرض هذا الرأي على ملك ايطاليا بكلمة وعلى الدول الاخرى بواسطة ممثليها في مصر واخيراً تم الاتفاق في اواخر سنة ١٨٧٦ على ان يكون الاختصاص الجنائي للمحاكم المختلطة مقتصراً على الجرائم التي ترتكبها مستخدمو المحاكم وموظفوها في اثناء قيامهم بواجباتهم الرسمية وجرائم القذف على المحاكم ومخالفات بعض لوائح البوليس

وعقدت في الاستانة من ١١ يناير الى ١٥ فبراير سنة ١٨٧٣ لجنة وتمت تفاصيل هذا الاختصاص الجنائي وأقرت القوانين وبعد مناورات عديدة وتعديل

من حاب الدولتين في تعلق القضاء بما يليها وتوزيعة تعيين القضاة لمحكمة الحاكم في سنة ١٩٢٤

***

وجميع الدول صاحبة الامتيازات عدا الدولة في هذه المحاكم في المكلة الدولتان وايطاليا وامريكا والدولتان وبلجيكا وهولندا والدنمارك وأما المانيا والنمسا فأصبحتا محرومتين بسبب الحرب فسهم بحاسب نصيبهما بين انكلترا وفرنسا وايطاليا

وعلاوة على ذلك فان دوائر محكمة الاستئناف من القضاة من المستشارين الاجانب والاهليين من المستشارين المصريين وهي المحاكم الابتدائية من قاضيين احدهما وقاض مصري

وان عدد الذين تولوا منصب رئاسة محكمة الاستئناف من الاجانب أحد عشر رئيساً ثلاثة منهم فرنسيون والباقي انكليز فالفرنسيون كان لهم نصيب في تنظيم المحاكم في ادوار الاصلاح واحدهما تولى هذا المنصب ١٢ سنة وفرنسوا بك دانان والكونت ويرتمالي البلجيكي وهو الرئيس الحالي

أما منصب النائب العمومي فقد كان يشغله فرنسيون ثلاثة منهم ماجلا للانكليز وكونسيل بلجيكي وفي جملتهم النائب الحالي والثلاثة غير البلجيكيين الذين ترأسوها وقد عارف تعيينهم معرفة يجب ان هذا المنصب يجب ان يكون لدولة صغرى

اهم القضايا التي حكمت فيها

وقد نشأ من المحاكم المختلطة في أثبات كثيرة من تصل في قضايا على أعظم جانب من الاهمية وتتناول مالية عظيمة وكان للمحكمة المصرية احياناً تعارض بعضها ومن القضايا التي كانت المحكومة فيها احدى قضية البارونة انسانية وشركة

هليو بوليس الى جناب الاستاذ مدير الس (رئيس جمهورية فرنسا السابق) والاستاذ يكتار الى مصر خصيصاً للمرافعة فيها . وقضية السودان التي نشأت عن تصريح صندوق الدين العمومي بدفع ٥٠٠٠٠٠ ج من الاحتياطي للحكومة لاجل فتح السودان وكان بعض اعضاء الصندوق معارضين في ذلك فرفعوا الامر الى المحاكم المختلطة فحكمت على الحكومة المصرية برد المبلغ

— انقطع —

***

قرأ السري بن المعلس على مؤدبه «ومن ورائهم برزخ» فقال: يا استاذ ما ورد فقال لا أدري قرأ «لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن عهداً» فقال لها الاستاذ ما المهد فقال: لا ادري فقطع السري القراءة وقال اذا كنت لا تدري فلم تروع الناس فضربه المؤدب فقال السري يا استاذ لم يكفك الجهل والغرور حتى اضفت اليهما الظلم والاذى فاستحله المؤدب وتاب الى الله تعالى من التأديب واقبل على طلب العلم وكان يقول انما اعتقني من رق الجهل السري.